

تقرير الرائد العربي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

الحق في المياه وتغيّر المناخ 2025

الحق في المياه في موريتانيا

دراسة حالة

محمد أحمد المحبوبي

خبير استشاري في التنمية



annd

Arab NGO Network
for Development

شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

يُنشر هذا التقرير كجزءٍ من سلسلة تقارير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (AWR) لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND). يُعدُّ تقرير الراصد العربي منشورًا دوريًا تصدره الشبكة ويركّز كلَّ إصدار على حقٍّ معيّن وعلى السياسات والعوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في انتهاكه. يتمُّ تطوير تقرير الراصد العربي من خلال عملية تشاركية تجمع ما بين أصحاب المصلحة المعيّنين، بما في ذلك المجتمع المدني، والخبراء في المجال، والأكاديميين، وممثلي الحكومة في كلِّ من البلدان الواردة في التقرير، وذلك كوسيلةٍ لزيادة ملكية التقرير في ما بينهم وضمان توطينه وتعزيز صلته بالسياق.

يُركّز التقرير السابع للراصد العربي على موضوع الحقِّ في المياه. وقد أعدَّ بهدف تقديم تحليلٍ شاملٍ ونقديٍّ لوضع الحق في المياه في المنطقة كذلك في سياق التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة. ويُؤمل أن تُشكّل المعلومات والتحليلات المقدّمة منصّةً للدعوة إلى أعمال هذا الحق للجميع.

تعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، Brot für die Welt، أو المساعدات الشعبية النرويجية.

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

التقرير صادر عن **شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية**. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع:

<http://www.annd.org>

يُحظر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذن خطّي صريح من الناشر باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

بدعم من

Brot
für die Welt



Norwegian People's Aid

النفاز إلى الحق في المياه في ظل اعتبارات وتحديات التغير المناخي في موريتانيا

محمد أحمد المحبوبي

خبير استشاري في التنمية

مستشار مستقل. حاصل على شهادة الماستر البحثي (المرحلتين الأولى والثانية) في التنمية، تخصص علم الاجتماع - الفلسفة. له تجربة طويلة في الدراسات والبحوث التنموية والاستشارات وتقييم السياسات، وهو ناشط في المجتمع المدني، وقد شارك في ندوات وبحوث مع عدد من الشركاء الوطنيين والدوليين.



المحتويات

06	المقدمة والسياس العام
07	المنهجية
09	الآليات والأدوات القانونية والمؤسسية الرئيسية الخاصة بتسيير وإدارة الموارد المائية في موريتانيا؟
16	تمويل المياه في موريتانيا ومصادره
21	الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشاريع؟
23	أسباب عدم النفاذ إلى الحق في الوصول إلى المياه في موريتانيا؟
24	ما هي الأسباب الجذرية لتدهور حق الوصول إلى المياه في موريتانيا؟
25	ما هي العقبات أمام تمويل إدارة المياه؟
26	التحديات الكبرى الحالية والمستقبلية
27	الخاتمة مع أهم التوصيات والمخرجات
29	المراجع

01

المقدمة والسياق العام

مياه الشرب والصرف الصحي ضرورة إنسانية لا غنى عنها، حيث من خلالها تتوفر النظافة البدنية والبيئية، ونحصل على الصحة العمومية، وعليها نبنى اقتصاد الأسرة ونصون كرامة الإنسان.

إن هذه الدراسة هي السادسة من نوعها التي يتم إعدادها في إطار الجزء الخاص بموريتانيا من سلسلة الرائد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي دأبت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على إعداده منذ 2012، حيث تم في هذا السابق إعداد بعدد من الأوراق تقيس وتدرس مدى نفاذ المواطن العربي والموريتاني عموماً إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يمثل النفاذ إلى الحقوق عصب الحياة الكريمة في مختلف أوصاف العالم، ويبقى مسألة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسنن الكون والحياة. فالنفاذ إلى هذا الحق، أي حق، مسألة وجودية للإنسان، لا يجد ذاته ولا مكانته ولا تتحقق كرامته بدونها، فهي متماهية مع كينونته. لذلك، اتفقت الديانات السماوية والمواثيق الدولية على اختلافها على ضرورة إحقاق الحق. فالإنسانية، فكرياً ودينياً وإيدولوجياً وزمانياً، لا تتحقق بدون الحصول على الحق في مختلف المجالات. ومع اختلاف الأمكنة والأزمنة، اختلف الحق ومستوى النفاذ إليه. حيث نصت مختلف الديانات السماوية والشرائع والدساتير صراحة على إنفاذ مختلف تلك الحقوق صيانة للإنسان وضماناً لكرامته وصوناً للإنسانية من خلال توفير وسائل العيش الكريم له.

ذلك ما نجده واضحا وصريحا في القرآن والسنة وفي الإنجيل. قال تعالى «وهو الذي أنزل من السماء ماء فأخرجنا به نبات كل شيء» وقال تعالى، «ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله...» وجعلنا من الماء كل شيء حي» (القرآن الكريم). والماء رمز الحياة عند المسيحية. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد وهو يتوضأ «لا تسرف» فقال يا رسول الله، أو في الماء إسراف، «قال، نعم، وإن كنت على نهر جار». وحسب المثل السائر «الماء ملاك الأمر وعصب الحياة»¹ الحياة والتنمية بدون الماء غير ممكنتان، وبالنسبة لأهداف التنمية المستدامة فالهدف السادس منها يتعلق بالماء النظيف والصرف الصحي.

وفى في هذا الإطار فإننا سنسلط الضوء في هذه الورقة على مستوى نفاذ الموريتانيين إلى الحق في الماء كحق يضمنه الدستور وتضمنه مختلف المواثيق الدولية المصادق عليها من طرف الجمهورية الإسلامية الموريتانية تنص صراحة أو تضمينا على ضرورة توفيره كحق إنساني غير قابل للتنازل. إن النفاذ إلى الحق في

02

المنهجية

العوامل المؤسسية المالية والهيكلية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على توفر المياه الوصول إليها جودتها وإدارتها المستدامة في موريتانيا. كما تسعى إلى تسليط الضوء على ديناميكيات تسيير وإدارة المياه من خلال التركيز على منطقة محددة هي العاصمة نواكشوط، (نطاق محدد جغرافيًا سياسيًا، مؤسسيًا، أو مشروع) للإجابة على أسئلة تشمل على سبيل المثال لا الحصر النقاط التالية: (أ) البحث المكتبي الوثائقي. (ب) القيام بالمقابلات واللقاءات مع المعنيين من مستفيدين وإداريين. (ج) تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للنفوذ إلى الحق في الحصول على الماء والصرف الصحي. (د) الأطر المصاحبة مثل التمويل، التسيير، البنى التحتية والحكامة والموارد البشرية. (هـ) دراسة حالة عينات من الساكنة خاصة الأقل حظًا في الحصول على هذا الحق. (و) تحليل النفاذ إلى الماء كحق ومعوقاته وأخيرًا تقديم اقتراحات).

سنعتمد خلال دراسة الحالة هذه مقارنة نصفها بالعلمية الإشرافية، فمهنجنا يعتمد بالأساس على مراجعة مختلف الوثائق والاستراتيجيات والسياسات العمومية المتعلقة بالماء والصرف الصحي في موريتانيا، مع القيام بمقابلات مع أهم المعنيين بالمسألة، من متخصصين وأشخاص مصادر وأكاديميين ومسؤولين واستشاريين وأصحاب مصلحة ممن يقبلون بالتعاون معنا لسبر غور هذا التحدي واستكشاف مختلف نقاط القوة والضعف وتحليلها وتسلط الضوء قدر المستطاع على النواقص. كما أننا سنعطي مساحة كافية للمسألة، مزواجين بين السرد التاريخي ودراسة الحالة العامة والوضعية الراهنة للنفوذ إلى هذا الحق في مدينة نواكشوط كعاصمة سياسية للبلاد يقطنها ما يربو على المليون ونصف ساكن.

تهدف دراسة الحالة هذه إلى استكشاف تقاطعات

أهم الإشكالات التي سيتم تناولها خلال دراسة الحالة هذه

- ما هي مصادر تمويل المياه في موريتانيا وكيف يتم تسييرها؟ كيف يتم تعبئة الإنفاق العام والتمويل الآخر لصالح المياه والصرف الصحي؟ ماهي العلاقة بين الفساد والنفاذ إلى الحق في الماء.

- ما هي التحديات المؤسسية والمالية والمجتمعية والثقافية التي تواجه تسيير وإدارة المياه وكيف تؤثر على حق النفاذ إلى المياه في موريتانيا؟

- كيف يؤثر الإنفاق على إدارة المياه بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية؟ وما هي العقبات أمام تمويل إدارة المياه؟ كيف تتفاعل المشاريع الكبرى مثل مشروع نظام المياه الجوفية السنغالي-الموريتاني مع ديناميكيات تسيير وإدارة المياه والوصول إليها في موريتانيا؟ وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشاريع؟

نعتد في تناولنا مستوى النفاذ إلى الحق في الماء والصرف الصحي على الأطر المرجعية المعدة والأسئلة المقدمة سلفًا والتي سنحاول جاهدين تقديم إجابات أو إضاءات حولها لإنارة القارئ وتمكينه من الحصول على حقه في معلومة موضوعية منصفة حول وضعية النفاذ إلى هذا الحق في الجمهورية الإسلامية الموريتانية وذلك من خلال محاولة تقديم إجابات ولو متجزئة عن الأسئلة التالية.

- ما هي الأدوات القانونية والمؤسسية الرئيسية المعنية بإدارة الموارد المائية في مجال المياه؟ ومن هم الفاعلون المعنيون في موريتانيا؟

- كيف يتم تنظيم إدارة المياه؟ وما هو دور الجهات الفاعلة في التنمية والمنظمات الدولية في إدارة المياه؟

- ما هي الأسباب الجذرية لتدهور حق الوصول إلى المياه في موريتانيا؟
- من خلال تشخيص وتحليل الوضعية الراهنة للنفاز إلى هذا الحق الأساسي، الذي من خلاله تتحقق الحقوق الأخرى وننفذ إليها ومن خلاله نجد إنسانيتنا، ستمحور المقاربة حول بعض المحاور ارتأينا أنها تفيد في سبر غور مستوى النفاز إلى هذا الحق وستركز على:
- الحق في النفاز إلى الماء مع الأخذ في الاعتبار

المرحلة البحثية وتتعلق بالتالي :

- الورقة المرجعية أو الخلفية والإطار العام للراصد العربي في نسخته السادسة.
- البحث المكتبي الوطني، ويتناول الوثائق والاستراتيجيات والسياسات العمومية الوطنية المرجعية في مجال الماء، مثل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2022-2025؛ والاستراتيجية الوطنية للنفاز المستدام إلى الماء والصرف الصحي في أفق 2030 سنة 2024، والاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان 2024-2028، والاستراتيجية الوطنية للنفاز المستدام إلى الماء والصرف الصحي في أفق 2030 سنة 2016؛
- المجموعات البؤرية والمقابلات واللقاءات مع أطر

العراقيل والعقبات

- الوصول والحصول على المعلومات .
- المسائل المتعلقة بالحقوق والمقاربات الحقوقية
- إن مسألة الماء مسألة حساسة إذا تعلق الأمر بدراسة حالة قد ينظر إليها كمنقضية أو انتقائية أو استهدافية.
- الوصول والحصول على المعلومات .
- عدم الثقة في المجتمع المدني خاصة على المستوى البحثي والحذر منه.
- إن جل الوثائق والتقارير غير متاحة باللغة العربية، مما يتطلب جهداً إضافياً لقراءتها وترجمة بعضها إلى العربية.
- ترجمة العديد من الوثائق خاصة أنها متوفرة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية وعلى مواقع البنك الدولي وغيره من الهيئات.
- يتطلب الغوص في المسألة الكثير من المقابلات واللقاءات، والناس بمعظمهم غير متعاونين خاصة في

03

الآليات والأدوات القانونية والمؤسسية الرئيسية الخاصة بتسيير وإدارة الموارد المائية في موريتانيا؟

انتشار الأمراض بمختلف أنواعها والوفاة بسبب فقدان جسمه للسوائل، وتمكينه من تلبية حاجاته الأخرى من طهي ومتطلبات صحية شخصية ونظافة منزلية. ومن أهم الأطر القانونية والمؤسسية الناضمة للنفذ إلى الحق في الماء في موريتانيا يمكننا تعداد التالي:

يقتضي حق الإنسان في المياه تمكين كل شخص من الحصول على كمية كافية وآمنة من الماء قادرة على تلبية حاجاته المختلفة بطريقة مقبولة وميسورة التكلفة المالية، إن لم يكن لاستخدامها في أغراضه الشخصية والمنزلية، مما يساعده في تفادي مخاطر

الآطر القانونية

الديمقراطية الوارد تحديدها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948 والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر بتاريخ 28 يونيو 1981 وفي الاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها موريتانيا. «وبواصل» ونظرا إلى أن الحرية والمساواة وكرامة الإنسان، يستحيل ضمانها إلا في ظل مجتمع يكرس سيادة القانون، وحرصًا منه على خلق الظروف الثابتة لنمو اجتماعي منسجم، يحترم أحكام الدين الإسلامي، المصدر الوحيد للقانون، ويتلاءم ومتطلبات العالم الحديث، يعلن الشعب الموريتاني على وجه الخصوص الضمان الأكيد للحقوق والمبادئ التالية: حق المساواة، الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، حق الملكية، الحريات السياسية والحريات النقابية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحقوق المتعلقة بالأسرة كخلفية أساسية للمجتمع الإسلامي. (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 1991).

كما صادقت واعتمدت الحكومات الموريتانية المتعاقبة منذ نشأة الجمهورية إلى اليوم عددًا من المراسيم والقوانين والنظم التي تؤكد هذا الحق،

تشتمل الأطر القانونية للنفذ إلى الحق في الماء في موريتانيا على عدد من المرجعيات التي تناولت هذا الحق من مختلف الجوانب والمناحي وأسست له دستوريًا وقانونيًا وإجرائيًا ومؤسسيًا، منها الوطني ومنها الدولي. وفيما يتعلق بالمنحى القانوني، فقد صادقت الدولة على عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية الناضمة والضامنة لحقوق الإنسان، خاصة منها ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وميثاق الوحدة الإفريقية وميثاق جامعة الدول العربية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وغيرها:

« **الدستور الموريتاني (الفقرة الثانية):** أما على المستوى الوطني، فقد سارعت السلطات إلى تضمين الدستور الموريتاني 1991 في ديباجته لأهم الحقوق. حيث ينص في ديباجته على: «كما يعلن، اعتبارًا منه لقيمه الروحية وإشعاعه الحضاري، تمسكه بالدين الإسلامي الحنيف ومبادئ»

« - القانون التوجيهي الزراعي الرعوي الذي تناول المياه الرعوية والزراعية وطرق تسييرها والنفاذ إليها.

« **القانون رقم 2001-18 المؤرخ في 25 يناير/ كانون الثاني 2001** المتعلق بالهيئة متعددة القطاعات للتنظيم، والتي يشمل مجال تدخلها خدمة المياه الصالحة للشرب.

« **الأمر رقم 87-289 المؤرخ في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 1987**، الذي يمنح البلديات صلاحية تزويد السكان بالمياه (عندما لا تكون هذه الصلاحية من اختصاص الدولة).

« **المرسوم رقم 086-2020 الصادر بتاريخ 11 يونيو/حزيران 2022** المحدد لصلاحيات وزير المياه والصرف الصحي وتنظيم الإدارة المركزية لقطاع وتمثل تلك المهام في : تنسيق ومتابعة وتقييم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات صيغة ووضع خطط العمل لقطاعه، ضمان مراقبة الدورة الهيدرولوجية والأرصدة الجوية الوطنية، تقييم وتعبئة ومتابعة المياه السطحية، ضمان متابعة وجرد وتسيير نقاط المياه والسدود، تعزيز وتصميم الاستصلاحات المائية لتلبية الاستخدامات المختلفة للمياه، توجيه وتسهيل أعمال التطوير التي يقوم بها مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص في القطاع. ضمان الحماية والتسيير المندمجة لموارد المياه، ومراقبة ومتابعة جميع المسائل المتعلقة بإنشاء واستغلال الهياكل الوقائية، ونقل وتوزيع مياه الشرب، وكذلك أعمال جمع المياه العابرة ومعالجتها، المساهمة في تعزيز اللامركزية والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسهيل تطوير قطاع المياه والصرف الصحي.

« **المرسوم رقم 22-185 الصادر بتاريخ 3 يونيو، 2022**، يهدف إلى تحديد صلاحيات وزير المياه والصرف الصحي وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه والمساهمة في إعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بما يلي: محاربة الفقر، الحكامة الرشيدة، الأمن الغذائي، المحافظة على البيئة، الحفاظ على علاقات التعاون مع المنظمات الدولية والعلاقات المشتركة بين الدول التي يكون مجال اهتمامها الرئيسي متعلقًا بالمياه.

وسنحاول تناول أهم القوانين والمحددات القانونية لذلك الإطار دون تحليلها إجرائيا والدخول في تفاصيلها:

« **القانون رقم 2005-030 المتعلق بقانون المياه**، والذي يحدد نظام المياه القارية، السطحية والجوفية، باستثناء مياه البحر، ويضع القواعد المتعلقة بآليات إدارة البنى التحتية المائية، وهو قيد المراجعة حاليًا. تهدف مدونة المياه رقم 2005-30 إلى وضع وصياغة إطار قانوني للإدارة المستدامة والأمنة للموارد المائية اقتصاديًا وتجاريًا وبيئيًا بصفة تضمن صيانتها وصيانة كرامة الإنسان وضمان نفاذها إلى هذا الحق وتحدد وتنظيم مختلف استخدامات موارد المياه وطرق استغلالها واستخداماتها والمحافظة عليها وعلى بيئتها من خلال تسيير آمن لها. وتركز المدونة على آليات المحافظة على الموارد المائية واستخداماتها وتحدد طرق وكيفيات تكوين وتنظيم الخدمات المتعلقة بها لتمكين المواطنين من النفاذ إليها بصفة تحترم خياراتهم وكرامتهم . وتنص المدونة في فقراتها الثانية (المادة الثانية) على أن المياه من المقدرات الوطنية وأن استخدامها حق معترف به لكل مواطن في إطار النظم والقوانين المعمول بها.

وتسند مدونة المياه لسنة 2005 لوزارة المياه والصرف الصحي مهمة التنظيم العام والدائم لشبكات جمع، ومعالجة، واستغلال المعلومات والبيانات المتعلقة بالمياه، سواء من حيث الكمية أو النوعية، وتشمل المياه السطحية والجوفية.

إلا أن النصوص التطبيقية للقانون غير متوفرة في معظمها لحد الساعة، خاصة منها ما يتعلق ب: أنشطة تعبئة الموارد المائية الخاضعة للتصريح أو الترخيص أو الامتياز، الرسوم المتعلقة باستخدام المياه، شروط تسيير وإدارة المرفق العام للمياه في التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 500 نسمة.

« **القانون الإطار المتعلق بالبيئة رقم 045-2000**، الذي ينص بشكل خاص على تسيير الموارد المائية وعلى دراسات الأثر البيئية، وقد تم اعتماده يوم 26 يونيو/حزيران سنة 2000.

« **القانون رقم 2000-044 المتضمن المدونة الرعوية** في موريتانيا بتاريخ 26 يوليو/تموز 2000..

« فرض ردة فعل ومواجهة الكوارث بصفة مناسبة وملائمة وتستجيب لمبادئ الإنسانية والحياد وعدم التمييز مع الأخذ في الحسبان لحاجيات الأشخاص المهمشين وأصحاب الهشاشة. وتعزيز الصمود والتكيف المناخي ومحاربة التقلبات والتغيرات المناخية بالرجوع إلى المواد 11 و12 من الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة والتوسطة س المتعلقة بموريتانيا (ضمان بلوغ المبادئ واحترامها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية المكونات التي تم التكفل بها: الحق في المياه والصرف الصحي ومشاركة السكان المحليين في تسيير الماء بصفة جماعية والفقراء وذوي الهشاشة في النفاذ إلى الماء والصرف الصحي (République Islamique du Mauritanie, 2023).

« كما حاولت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني الرد على مختلف التوصيات الصادرة عن الشركاء خلال الاستعراض الدوري الخامس لسنة 2025 من خلال تقريرها قيد الإنجاز والذي لم تتح لنا الفرصة للاطلاع عليه بعد.

ومتابعة المياه السطحية، ضمان متابعة وجرد وتسيير نقاط المياه والسدود، تعزيز وتصميم الاستصلاحات المائية لتلبية الاستخدامات المختلفة للمياه، توجيه وتسهيل أعمال التطوير التي يقوم بها مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص في القطاع مع ضمان الحماية والتسيير المندمجة لموارد المياه، ومراقبة ومتابعة جميع المسائل المتعلقة بإنشاء واستغلال البنى التحتية الوقائية، مع نقل وتوزيع مياه الشرب، وكذلك أعمال جمع المياه العابرة ومعالجتها والمساهمة في تعزيز اللامركزية والشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسهيل تطوير قطاع المياه والصرف الصحي. (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2020).

بصفتها الفاعل المؤسسي الرئيسي في هذا القطاع، تستفيد وزارة المياه والصرف الصحي في أداء مهامها من دعم مديرياتها الفنية المركزية الوطنية، وهي: مديرية المياه ومديرية الصرف الصحي ومديرية الهيدرولوجيا والسدود ومديرية التخطيط والمتابعة والمراقبة والمديرية الإدارية والمالية والمديريات الجهوية. وحسب المادة الثالثة من المرسوم المذكور تخضع المؤسسات

« الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2024-2028 تناولت مسألة النفاذ إلى الحق في الماء من خلال الأنشطة الاستهدافية حيث تنص على «تعزيز وترسيخ النفاذ إلى المورد المائي وترقية أنشطة إعادة التأهيل والتحويل واستقطاب المياه وتجميعها (République Islamique du Mauritanie, 2023)، حيث تتأسس الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان على ثلاث قيم محورية مندمجة هي: (أ) العدالة الاجتماعية (ب) النمو الاجتماعي (ج) ضمان الحقوق موزعة على 17 هدف محور استراتيجي موضح حسب خطط عملية ملموسة.» (République Islamique du Mauritanie, 2023)

« وبالنسبة للمحور الخامس الذي يهمنا هنا والمتعلق ب«الحق في الماء والصرف الصحي والحماية من الكوارث الإنسانية»، فقد اقترحت وتناولت الاستراتيجية نقطتين هما (أ) النقطة 5-2 وضع استراتيجية نظام متابعة ويقظة للقضاء التام على النفايات (ب) حل مشكل التعايش بين المنقذين والمزارعين وتسوية النزاعات المتعلقة بنقاط المياه وتسييرها وضمان النفاذ إليها.

الإطار المؤسسي

تشكل وزارة المياه والصرف الصحي الإطار المؤسسي الوحيد في موريتانيا المكلف رسمياً وقانونياً ومؤسساتياً بتسيير مسألة المياه والنفاذ إليها. كما إنها الواجهة المعتمدة كسلطة للتنظيم بالنسبة للمسائل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وتمثل الدولة أمام الهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة ضمن مجالات اختصاصها.

تُدار الموارد المائية في موريتانيا من خلال أدوات مؤسسية متمثلة بالأساس في وزارة المياه والصرف الصحي كجهة رئيسية تمتلك كافة الصلاحيات القانونية والمؤسسية بموجب المرسوم رقم 086-2020 الصادر بتاريخ 11 يونيو/حزيران المحدد لصلاحيات وزارة المياه والصرف الصحي وتنظيم الإدارة المركزية للقطاع وغيره من النصوص التنظيمية.

وتتمثل المهام الأساسية لوزارة المياه والصرف الصحي في: تنسيق ومتابعة وتقييم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات وصياغة ووضع خطط العمل، مراقبة الموارد المائية و الهيدرولوجية الوطنية، تقييم وتعبئة

- التالفة لوصاية وزارة المياه والصرف الصحي وسنورد مهامها بصفة مقتضبة على النحو التالي :
- المركز الوطني للمصادر المائية
- الشركة الوطنية للمياه
- المكتب الوطني لخدمات المياه في الوسط الريفي
- الشركة الوطنية للحفر والآبار

■ دور الجهات الفاعلة:

من خلال استغلال المياه الجوفية. أما المياه السطحية، فمحدودة وهامشية خاصة في الفترة التي سبقت إقامة مشروع أفطوط الساحلي. واليوم فمن البديهي أن تواجه الشركة بعض التحديات التي تتعلق بضرورة عصرنتها وعصرنة تسييرها للرفع من أدائها وتمكينها من القيام بالمهام المسندة إليها تأخذ في الحسبان لمتطلبات المرحلة والمتغيرات الحالية والمستقبلية. كما تتوزع إنتاجيتها كالتالي: المياه الجوفية، عدد الآبار 129، الإنتاج المتوسط يومياً 60000 ألف متر مكعب، طاقة التخزين 25245 متر مكعب، خطوط الشبكات 87500 كم، عدد الزبائن المشتركين 51850 (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2025د).

• **المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي:** وهو ذراع الحكومة لتقريب خدمة الماء من المواطن في الوسط الريفي وشبه الحضري. «وفي هذا السياق اتخذنا ما يلزم من إجراءات إدارية وفنية لتكون التدخلات سريعة وفعالة، حيث تمكنا، بحمد الله، خلال شهر فبراير/شباط 2025 من التدخل في 44 قرية وتجمعاً حضرياً، وقد توزعت المهام المنجزة ما بين تجديد المولدات الحرارية، والمضخات، وألواح الطاقة الشمسية، ومغيرات السرعة، فضلاً عن تدخلات أخرى مختلفة كإصلاح الأعطاب الطارئة وصيانة الآليات. وهذه حصيلة التدخلات المنجزة: الحوض الشرقي: 5، الحوض الغربي: 7، العصابه: 12، كوركول: 4، لبراكنه: 9، أترارزه: 3، كيدي ماغه: 4. أخيراً، نؤكد أننا في المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي، عازمون على أن تظل فرقنا على أتم الاستعداد، وأعلى الجاهزية، للتدخل السريع تجاوباً مع الحالات الطارئة في جميع أنحاء البلاد؛ خدمة للمواطنين الكرام، حيثما كانوا.»

• **المركز الوطني للموارد المائية (2025):** وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، أنشئ بموجب المرسوم رقم 2001/0077 بتاريخ 12 يوليو 2001، ويخضع لوصاية وزارة المياه والصرف الصحي.

• **الشركة الوطنية للحفر والآبار:** أنشأت في عام 2005، وتتمثل مهمتها الرئيسية في تحسين الوصول إلى مياه الشرب في المناطق الحضرية والريفية. وهي

نعدد هنا مختلف الجهات الفاعلة ونذكرها ونذكر بأدوارها وصلحياتها وما تقوم به وعلى مستوى تغذيتها لمختلف أحياء العاصمة، مع التركيز على المناطق الهشة. هذه الجهات منها الحكومي الرسمي والمحلي المنتخب ومنها الخصوصي ومنها منظمات المجتمع المدني وغير ذلك. يتم تسيير الماء في موريتانيا من خلال عدد من المؤسسات المكلفة مؤسسياً بهذه المهمة. وتتعدد مهام تلك المؤسسات حسب إسنادها من وزارة المياه والصرف الصحي لكل مؤسسة. وسنحاول في ما يلي ترتيب تلك الهيئات والمؤسسات حسب موقعها ومنطقة تدخلها والمهام المنوطة بها:

• **الشركة الوطنية للماء:** وهي شركة عمومية ذات رأس مال عمومي تأسست في 30 يونيو/حزيران 2001 وأنشئت لإنتاج ونقل وتوزيع وبيع المياه في الوسط الحضري. تلك، إذن، مهمتها الرئيسية (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2025د). وقد بلغ عدد المشتركين الزبائن سنة 2022 نحو 285000 الق مشترك بطاقم بشري بلغ 747 موظف رسمي دائم و1616 متعاقد. أما الإنتاج، فقد بلغ سنة 2021، 71509265 متر مكعب. وهي تغطي مختلف أنحاء المدينة بمستويات نفاذ مختلفة الجودة إضافة إلى 49 مدينة أو تجمع سكاني بطاقة بلغت 67 مركزاً تجارياً وهي الوريثة الشرعية للشركة الوطنية للماء والكهرباء بعد تقسيمها.

تم إنشاء الشركة الوطنية للماء بموجب المرسوم رقم 2010/70 بتاريخ 30 مارس 2010 بعد فصلها عن الشركة الأصلية بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 29 يونيو 2001، الذي فصل أنشطة الكهرباء عن المياه سنة 2003. وبذلك، تقوم الشركة بتفويض من الدولة بالتسيير الفني والمالي للبنى التحتية للماء الشروب وتسيير خدمات الماء في المدن الكبرى التي تزيد ساكنتها عن 5000 شخص. ويحدد المرسوم مجال التدخل بـ 22 مدينة أو قرية من بينها نواكشوط واناواديو، وتنحصر مهامها في إنتاج الماء الصالح للشرب، ونقله وتوزيعه وتسويقه في المدن الكبرى كنواكشوط واناواديو وتوفيره بكمية ونوعية تستجيب للشروط المنصوص عليها في دفا تر اللاتزامات، ويتم الجزء الأكبر من إنتاجها

• **البلدية** : وحسب المادة 2 من الأمر القانوني رقم 289.87 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول 1987 المنشئ للبلديات، المعدل، فإن البلدية تكلف بتسيير المصالح البلدية، والمرافق العمومية التي تستجيب لحاجيات المواطنين المحليين، والتي لا تخضع بطبيعتها، أو درجة أهميتها لاختصاص الدولة. وفي هذا الإطار، فإن صلاحيات البلدية تشمل أساسا توفير الماء (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2017).

• **تآزر**: وهي المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء أنشأت تآزر بموجب مرسوم رئاسي صادر بتاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، «كمؤسسة عمومية ذات رتبة وزارية، بهدف تحقيق تنمية مندمجة للسكان الفقراء وذوي الهشاشة، وتنسيق التدخلات لمكافحة الفقر والهشاشة اجتماعيًا واقتصاديًا وتعمل على تمكين الفئات الهشة والمحرمة ومن حقوقها في التعليم والصحة والصرف الصحي والماء والخدمات الأساسية ومن أهم مهامها توفير الماء سواء في المستوى الحضري أو الريف.»

ومن المهم التذكير بوجود بعض التداخلات في الصلاحيات والاختصاصات مع عدد من القطاعات مثل وزارة البيئة والتنمية المستدامة، ووزارة الزراعة ووزارة الثروة الحيوانية ووزارة الصحة ومندوبية تآزر، وكلها قطاعات هامة وفاعلة في مسار قضية الماء وتسيير السدود والقيام بالجرد والمتابعة والتقييم النوعي والكمي لمصادر المياه السطحية والجوفية ونوعيتها وتسيير المراعي ورعي القطعان وتسيير وإدارة البنى التحتية المائية والمنشآت العمومية المائية المخصصة للتنمية الحيوانية والرعي.

مليون متر مكعب من المياه تتم تعبئتها سنويًا لتلبية مختلف الحاجيات والاستخدامات، جزء منها للزراعة، وجزء لتلبية الحاجيات من الماء الموجه للشرب (حوالي 12%). أما نسبة سحب أو استخراج الموارد المائية فهي كالتالي: 50% نهر السنغال، و30% من المياه السطحية الداخلية، الباقي من المياه الجوفية. تُغذي المياه الجوفية معظم المناطق الريفية ومعظم عواصم الولايات، وتشكل 20% من إجمالي السحوبات، مقارنة بـ 70% مخصصة للزراعة و9% لتربية المواشي، بينما تمثل الصناعة التعدينية حوالي 1% فقط من السحوبات (République Islamique du Mauritanie, 2016).

رغم الشح في المصادر الموثوق بها، يمكننا تقديم

تساهم من خلال أنشطتها في تنفيذ السياسات العامة في مجالات إمدادات المياه والتنمية الريفية ومكافحة الفقر. وبفضل خبرتها الفنية، تعمل الشركة الوطنية للحفر والآبار في جميع أنحاء البلاد، حيث تقوم بحفر الآبار وصيانة البنى المائية «الهيدرولوجية» وتنفيذ مشاريع البنية التحتية المتعلقة بالمياه. ومن مهامها: إجراء دراسات هيدرو-جيولوجية لتحديد موارد المياه الجوفية، حفر الآبار وبناء محطات الضخ، صيانة الهياكل الهيدروليكية القائمة وإعادة تأهيلها، المشاركة في البرامج الوطنية، توفير إمكانية الحصول على مياه الشرب في المناطق الريفية، تقديم المساعدة الفنية للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الشريكة، وتعزيز الإدارة المستدامة والعدالة لموارد المياه (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2025ج).

ويجسد تأسيس الشركة كمؤسسة عمومية التزام الدولة بتوفير الماء الصالح للشرب للمواطنين خاصة في المناطق الريفية النائية. «لقد قطعت شركتنا أشواطاً كبيرة في مجال حفر وإنجاز الآبار الارتوازية، مستندة إلى طاقم بشري مؤهل وخبرة فنية متراكمة، ومجهزة بوسائل وتقنيات حديثة، ونؤكد في الأخير أن الشفافية والتواصل مع شركائنا وعموم المواطنين هما من ركائز النجاح والاستدامة. ونأمل أن يشكل هذا الموقع منصة لتبادل المعرفة والتفاعل، ومصدر معلومات موثوق يعكس التزامنا بالمهنية والجدية والتميز.»

• **جهة نواكشوط**: المادة الخامسة من المرسوم المنظم للجهة يسرد من بين اختصاصاتها ممارسة الاختصاص المجالي المتعلق بالطاقة والمياه والصرف الصحي (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2018).

■ تحليل مشكلة المياه في موريتانيا:

تعتمد الجمهورية الإسلامية الموريتانية في مواردها المائية على عدد من المصادر الجوفية والسطحية منها المتجدد ومنها غير ذلك. وعلى العموم، تشمل الخارطة المائية في موريتانيا نهر السنغال والأودية والبحيرات القارية والمحيط الأطلسي عن طريق تصفية الماء بانواذيبو والبحيرات الجوفية في اترارزة (اديني وغيره) وإينشرى (بنشاب) والحوض الشرقي (اظهر) وبلنوار بانواذيبو وإزيرات بتيرس ازموور وحوض تاردي وأفل.

■ تقديرات الموارد المائية في موريتانيا

وحسب الاستراتيجية الوطنية للنفاذ إلى الماء والصرف الصحي في أفق 2030، فإن ما مجموعه 600

حيث تجاوزت مداخيلها أعباء تشغيلها خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2024 (الجمهورية الإسلامية الموريتانية 2024 و2025هـ).

وبالنسبة للمياه والصرف الصحي من خطة عمل الاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الثانية، فتشمل 25 مشروعًا كلها في طور التنفيذ وبالنسبة لتزويد مدينة نواكشوط بالماء، فالجهود متواصلة، مما مكن من تعبئة 15000 متر مكعب لليوم من مشروع أفطوط الساحلي، في حين تتواصل أعمال توسعة حقل اديني التي سيتم إطلاقها قريبًا بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية والرفع منها، أما أشغال توسعة الشبكة لتزويد نواكشوط بالماء الصالح للشرب، فمتواصلة وقد تم إكمال الجزء الثامن منها (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2022).

أما مسألة الصرف الصحي السائل والصلب فتشكل تحديًا كبيرًا، مما يتطلب مقارنة خاصة مندمجة وشمولية. فبيانات التعداد العام للسكان والمساكن سنة 2023 تظهر أن 2,1% من الأسر فقط مربوطة بشبكة جمع وتصريف مياه الأمطار حين أن 30% ما يزالون يمارسون التبرز في الهواء الطلق. ومن المهم التذكير هنا بعدد من الأنشطة في مجال الصرف الصحي، مثل إعادة تأهيل 19 كلم من شبكة صرف وتفريغ مياه الأمطار في روصو ونواكشوط وحفر وتعميق ما مجموعه 45 كلم من شبكات مياه الأمطار في نواكشوط وروصو وإعادة تأهيل مقطع شبكات الصرف الصحي للمياه المجاري في بعض أجزاء مركز مدينة نواكشوط (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2022). أما نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات التزود بالماء الصالح للشرب المسير بصفة جيدة وأمنة، فهي 62%، حسب معطيات 2015 و70,6%، حسب التعداد العام للسكان والمساكن. أما نسبة الأسر التي تتوفر على مكان خاص لغسل اليدين بالصابون أو تتوفر على الماء والصابون وغيرها من أدوات النظافة، فتمثل 41% حسب مسح 2015 و69,7% حسب مسح SWSC و MICS & SWSC (MICS، غير مؤرخة). أما نسبة إعادة استخدام مياه المجاري في مدينتي نواكشوط وانواديو، فقد بلغت 20% سنة 2016، ونسبة الربط بشبكة جمع مياه الأمطار فبلغت 10% (SCAPP RAMO, 2023).

وحسب استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (الوثيقة المرجعية التنموية الوطنية) فقد سعت موريتانيا إلى إدراج إشكالية مياه الشرب والصرف الصحي في مقدمة الأولويات التنموية الوطنية من أجل بلوغ الهدف التنموي السادس المتعلق بالنفاذ إلى الماء. كما

تقديرات شبه افتراضية للموارد المائية الموريتانية القابلة للاستغلال أو التي تم استغلالها. والمسألة لا تتعلق بندرتها أو قلتها بقدر ما تتعلق بسوء توزيعها الجغرافي بين مناطق البلاد المختلفة بالفعل، وذلك على النحو التالي:

• **المياه السطحية والجوفية:** تقدر التساقطات المطرية السنوية بحوالي 251 مليار متر مكعب مع مستويات تبخر مرتفعة جدًا مع قدرة تخزينية متواضعة يمكن تخمينها بـ600، أي بحدود 5 إلى 6 مليار متر مكعب سنويًا. وهي مكونة من عدد من المراكز أو المجاميع (حوض نهر السنغال، السلسلة الجبلية أو المسماة بالموريتانية على امتداداتها منطقة افلة أو الحوضين الشرقي والغربي وتامشكت، المنطقة الشمالية ما بين أدرار وتكانت أو ما يسمى بحوض تاردننى). أما روافد النهر السنغال وهي كثيرة ومتعددة ومتأثرة جدا بالتغيرات المناخية وتغطي مساحة تزيد على أكثر من مائة الف الف كلم مربع فمن أهمها : كاراكورو كوركول الأبيض وكوركول الأسود وواد الكرفة ووادر جدلواروتيكان وسيدى يوكل) أما البحيرات الأساسية فهي: اركيز والاك وكنكوصة ومال ومحمودة وفم لكليتة وانبيكة وكبو وكلاكة وبوكارى. وهي تزود مساحة تقارب العشرة الألف كلم مربع، مساهمة في توفير المياه بنسبة كبيرة، بالإضافة إلى الأحواض الصارفة في كل من أدرار مثل أودية تنغراة وسكليل والواد الأبيض ولعصابة واكوركل ولبراكنة اترارزة وغيرها من المناطق الرطبة.

• **المياه الجوفية:** تتوفر البلاد على مقدرات هامة يصعب التحقق منها، إلا أن جل الباحثين يقدرونها بحوضين، (إينشيري، كوركول وكيدماغة واتكانت وانواديو. وتوفر سنويًا ما يمكن تقديره بـ12 إلى 13 مليار متر مكعب من المياه الجوفية.

وحسب وثيقة حصيلة العمل الحكومي لسنة 2024 وآفاق سنة 2025، فقد انتهجت الحكومة اعتماد إصلاح عميق لقطاع المياه، حيث تم إطلاق برنامج شامل لإصلاح توسيع وإعادة تأهيل شبكات الضخ والتوزيع في العاصمة نواكشوط من خلال وضع الحجر الأساسي لمشروع كبير يهدف إلى زيادة طاقة وكمية المياه المستجلب من بحيرة إدينى إلى 60 ألف متر 3 يوميًا ومشروع تشييد منشأة جديدة في ابنينعج لمعالجة وتنقية وتصفية المياه خلال فصل الخريف بالتوازي مع إكمال إشغال محطة تحلية وتصفية مياه البحر في انواديو بمعدل 5 الف لليوم. وقد بدأت نتائج هذه الإصلاحات تظهر على مستوى الشركة الوطنية للماء،

على المياه إلا بشق الأنفس وبعد معاناة كبيرة وتدخلات على مستويات متعددة.

وأكثر من يعاني هم النساء والأطفال في أحياء الانتظار ولربما تكون المسألة الوحيدة التي لا يختلف عليها المعارض والموالي والتي لا تتخذ صبغة ولبوساً سياسياً.

وقد تندر بعض الموريتانيون خلال فترة الخريف والصف الحالية على عدم قدرتهم على النفاذ إلى الماء من خلال الشعر الحساني² والبعض من خلال انتقادات البرلمانيين، نذكر من بينهم النواب بيرام الداه اعبيد والنائب خاليدو جالو، اللذين حاولا خلال زيارتهما ومؤتمراتهما تناول المسألة والمطالبة بتوفير حلول لها.

الفاعلون الرئيسيون المعنيون في موريتانيا؟

- وزارة المياه والمؤسسات التابعة لوصايتها
- إدارة المياه والسدود
- إدارة الصرف الصحي
- المركز الوطني لمصادر المياه
- الشركة الوطنية للماء
- المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي
- الشركة الوطنية للحفر والآبار
- المكتب الوطني للصرف الصحي
- الفاعلين العموميين المتدخلين في قطاع المياه
- وزارة التنمية الريفية
- مفوضية الأمن الغذائي
- وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية التي تتولى الوصاية على عدد من الهيئات والوكالات والبرامج المائية والخدماتية .
- القطاع الخاص
- المجتمع المدني
- الأكاديميون والباحثون
- o النشاط الحقوقيون

أن تعهدات رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي « طموحي للوطن» تناول مسألة تسيير المياه في الفقرات 34-35-36 (الغزواني، 2024).

وسعت موريتانيا إلى تحقيق الهدف الخاص بالنفاذ إلى المياه والحق فيها من خلال مراعاة التغلب على ضعف نسبة النفاذ إلى خدمات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في المدن الكبيرة والأرياف. ويمكننا تقديم البيانات التالية المتعلقة بمستوى النفاذ إلى الماء: 84% من سكان البلديات تزود بنقطة ماء عصرية، 68% للوسط الريفي. وخلال سنة 2021، تحسنت نسبة الربط بشبكة المياه والصرف الصحي وتوزيع مياه المطر وإعادة استخدام المياه المستعملة في كل من نواكشوط ونواذيبو بنسبة 10%.

ومن بين الإنجازات التي يمكننا ذكرها: ربط 477 ألف أسرة بشبكات المياه و رفع نسبة الإنتاج اليومي إلى أكثر من 319200 متر مكعب لليوم والقيام بأكثر من 100 دراسة هيدرولوجية وتعزيز الشبكات الحالية بحوالي 4466 كلم من الأنابيب وتشبيد 800 حفر جديد واستغلال 411 نقطة مياه جديدة.

غير أنه توجد عدة عقبات يجب رفعها مثل عدم المعرفة الكافية بالمصادر المائية الباطنية مما يؤدي إلى سوء أو فرط الاستغلال، بالإضافة إلى غياب إجراءات حماية وعدم وجود استراتيجية لتسيير مياه السطح وضعف البنى اللامركزية لتسيير الماء في الوسط الريفي وضعف التنسيق القطاعي وعدم صيانة المنشآت التي تم بناؤها (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2025).

تقترح خطة عمل خطة عمل الاستراتيجية للفترة 2021 - 2025 أكثر من 22 مشروعاً بميزانية تقدر ب 87 مليار أوقية لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2025).

وعلى العموم، يمكننا القول، وبكل موضوعية، أن مشكل النفاذ إلى الحق في الماء ما يزال، رغم كافة المبادرات، مطلباً شعبياً بعيد التحقق والمنال، حيث يستمر معظم ساكنة نواكشوط بالمعاناة من شح في المياه خاصة خلال فترة الصيف والخريف وهو تحد يجب على السلطات العمومية أخذه بكل جدية ومواجهته.

يعتبر توفر المياه الصالحة للشرب مطلباً ملجأً للسكان الهشة وسكان الأطراف ونعني بها الضواحي (الرياض، الترحيل، لمغيطي، ودار النعيم وعين الطلح وتوجنينو، مناطق تفرغ زينة المجزئة حديثاً) والتي لا تتوفر

04

تمويل المياه في موريتانيا ومصادره

(الزكاة الخ.)

تتصدر التمويلات المتوفرة في الخزينة العامة للدولة وما تعبئه السلطات العمومية من موارد مالية مخصصة للتزويد بالمياه. وعلى العموم، فإن أهم الممولين للمياه في موريتانيا هم:

- الدولة : 4811111972 أوقية جديدة موازنة لسنة 2025 أي ما يعادل 124,963,947 دولارًا (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2025).
- الشركة الوطنية للماء³ 800 658 593
- الشركة الوطنية للحفر والآبار 000 260 296
- المركز الوطني للمصادر المائية: 829 583 211
- ⁴ المكتب الوطني للصرف الصحي أوقية جديدة 401 500 615
- المشاريع التنموية
- الجمعيات الخيرية
- الفاعلين الخيريين
- الخصوصيين

يمثل المبلغ الإجمالي للاستثمار الذي يغطي الفترة ما بين 2016- إلى 2030 ما يقارب 64200 مليار أوقية جديدة أي حوالي 1530 مليون يورو أو 1760 مليون دولار أمريكي تخصص نسبة 59,4% منها للتزود بالماء الصالح للشرب والبقية تتوزع بين الزراعة والصناعة والتنمية الحيوانية ((République Islamique du Mauritanie, 2016)).

يعتبر تمويل المياه في موريتانيا مسألة هامة ومحددة لمختلف مراحل المسار. فالتمويل يظل ذاتيًا قبل أي شيء، حيث عاش الموريتانيون على شح المياه والانتجاع بحثًا عن الماء والمرعى ولم تشهم ندرته عن الاستمرار في العيش وفي تحدي الطبيعة الصعبة والجافة والقاسية. وبما أن الماء حق طبيعي للإنسان تضمنه الشرائع السماوية والقانون الدولي قبل القانون الوطني، فقد كان، وإلى عهد قريب، يتم تمويله من طرف القبيلة عن طريق اللوحة.

وعلى العموم، سنتناول في بحثنا هذا مختلف طرق تمويل الحصول على الماء لدى الموريتانيين قديمًا وحديثًا وهي: التمويل العمومي، تمويل وزارة المياه والمؤسسات التابعة لها، التمويل الخاص بالمحسنين، الماء التجاري، تمويل الهيئات والمشاريع الدولية، تمويل جهة نواكشوط، تمويل المنظمات الغير حكومية الخليجية، المنظمات الغير حكومية الدولية، تمويل منظمات التعاون البيئية والدولية، تمويل المنظمات الخيرية الغربية والخليجية، تمويل القبيلة أو العشيرة،

كيفية تعبئة التمويل

الإفريقي للتنمية وغيرها. وخلال هذا القسم سنتناول بشيء من التفصيل تاريخ التمويل وطرق تعبئته خاصة بالنسبة للعاصمة نواكشوط. وتتم تعبئة الأموال الضرورية لتمويل المياه من خلال:

- الميزانية العامة للدولة
- ومن خلال المحسنين والفاعلين الخيريين

تظل تعبئة التمويل من أكبر وأعقد العمليات خاصة إذا تعلق الأمر بتعبئة تمويل كبير وهنا يجب أن نذكر ونشكر الممولين الكبار للماء في موريتانيا والذين لا يذكر الماء إلا ذكروا مثل : صندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية ووكالة التنمية الفرنسية والمملكة العربية السعودية والبنك الإسلامي للتنمية والبنك

- التعاون الدولي والبنى والإقليمي
- القروض الميسرة
- الهبات والمساعدات المشروطة
- الديون على المدى البعيد
- الشركاء التمويون الفنيون والماليون على مختلف توقعاتهم وأجنداتهم

الفساد والنفاذ إلى الحق في المياه والعلاقة بينهما

الوطنية للماء خلال فصل الخريف والصيف من معاناة ساكنة العاصمة. فصحريج الماء وصل خلال سنة 2025 خلال شهر أغسطس/آب إلى حدود 18000 ألف أوقية قديمة لخمسة أطنان من الماء. أما البرميل، فيتراوح ما بين 3000 إلى 5000 آلاف أوقية قديمة. هذا بالنسبة لمن لديهم ما يشترون به مياه الشرب. أما الآخرون فينتظرون بعض العطاءات من الهيئات والمنظمات والمحسنين.⁵

كما قامت بعض منظمات المجتمع المدني بدور فعال في مجال كشف الفساد ومتابعته على مستوى عدد من من الملفات المتعلقة بالمياه والصفقات، مما نجم عنه سجن رئيسها السيد السيناتور السابق ولد غدة على إثر تلك الواقعة (الأخبار، 2025). وعلى العموم، نخلص إلى القول أن الفساد يشكّل مكان الخطر على نفاذ الإنسان إلى حقوقه الأساسية قبل حقوقه الثانوية. فالعلاقة بينهما علاقة متعارضة، وحيثما كان هناك فساد، فمن البديهي أن يصير الحق في مهب الريح، وذلك ما نشاهده ونعيشه يوميًا في عاصمتنا. وليس للمجتمع المدني إلا المحاولة الناعمة من أجل تكريس ثقافة حقوقية تنبذ الفساد والمفسدين، فهو محاصر بين سندان قانون الرموز إلزامية تقديم أدلة، والمجتمع المدني هو المناصرة وكشف وفضح الفساد والمناصرة من أجل نفاذ المواطنين إلى حقوقهم خاصة منها الحقوق الأساسية (الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2023).

مثل الفساد وما زال يمثل أكبر تهديد أمام النفاذ إلى الحقوق كافة. وليس الحق في الماء الصالح للشرب وفي توفير صرف صحي ملائم إلا أحد الحقوق التي عانت ولا تزال من الفساد والمفسدين، كما أنه صار شبحًا يعاني منه الفقير ويحول دون تمتع الإنسان بحقوقه الإنسانية.

وإن كانت الفترات الأولى لتأسيس العاصمة شهدت نوعًا من الشفافية، فإن الفترة الأخيرة شهدت صنوفًا من الفساد ربما لم ولن تشهدهما خلال الفترات القادمة، حيث استشرى الفساد وقضى على الياس بد أن قضى على الأخضر منذ أمد بعيد. وتم تمييع الفساد وتعميمه، حيث نجده على مستوى كافة الحلقات: الفساد على مستوى الصفقات، الفساد على مستوى الأنابيب، الفساد على مستوى الحفر، الفساد على مستوى التوصيلات، الفساد على مستوى النقل والحمل، الفساد على مستوى التسيير والتنفيذ والعمولات (الأخبار، 2025).

يُعتبر النفاذ إلى الحق في الماء مسألة محددة لمسار التنمية في البلد، خاصة في العاصمة التي تحتاج إلى مياه للشرب ومياه تجارية صناعية وإلى صرف صحي. وللتدليل على ذلك، يكفي أن ننظر إلى التفاوت في النفاذ إلى الماء للاستخدامات البشرية والمنزلية. لا نتحدث هنا عن الزراعة أو الصناعة أو التجارة، فذلك سفه من القول ومن الكماليات، إنما نهتم بالضرورة للشرب والطبخ.

فقد زاد نظام التناوب الذي تنتهجه الشركة

ما هي التحديات التي تواجه تسيير وإدارة المياه وكيف تؤثر على حق النفاذ إلى المياه في موريتانيا؟

والتحديات البنيوية في الشركة الوطنية للمياه.

من أهم التحديات، سنحاول تناول التالي:

- **التحديات المالية:** وتعتبر من أكبر وأهم التحديات التي تواجه الشركة الوطنية للماء، حيث أن الموارد المالية من أهم المحددات لقدرتها على أداء مهامها وتجديد طواقمها ومواكبتهم لمسار المدينة ولتلبية طلبات

تواجه موريتانيا تحديات مؤسسية كبيرة في تسيير المياه، تتمثل في محدودية الموارد المائية، والتوسع العمراني الفوضوي للمدن وعشوائياتها وارتفاع الطلب، ونقص التجهيزات، وغياب الاستقلالية الإدارية للقطاع. هذا بالإضافة لتحديات تتعلق بالتدخلات السياسية والمحسوبية، ونقص الكفاءة في الإدارة، وتكاليف الإنتاج والتوزيع، وضعف استيعاب التكوين المستمر،

⁵ جهة نواكشوط وبعض الجمعيات التي تقدم مشاريع السقاية على طول السنة في بلديات توجنين (الترحيل) دار النعيم وغيرهما.

للصيانة والمتابعة والرقابة.

فالشركة، بوضعيتها الحالية لا يمكنها تسيير العرض والطلب والتوزيع والصيانة والتكوين والإنتاج، مما يتطلب إعادة النظر في المتاح قبل فوات الأوان. وتشكل كل سنة تمر علينا اليوم درسًا للقائمين على السياسات المائية.

• **التحديات المتعلقة بالفساد:** وهي من أهم التحديات التي تعيق النفاذ إلى هذا الحق وتقف دون وصول المواطنين إليه بصفة عادلة. بمقاربة حقوقية، منع الفساد والإفساد في المقدرات المالية الموريتانيين من الحصول على حقوقهم بصفة منصفة. ولا يتعلق الأمر هنا بالفساد المالي فحسب، بل إننا نتحدث عن الفساد على مستوى السلاسل الإنتاجية والتوزيعية والصفقات والبرمجة واكتتاب العمال واقتناء التجهيزات والمعدات وفترات اندثارها والتسيير اليومي للمقدرات المائية في المدينة ومختلف طرق تسيير المؤسسة لمساراتها.

• **التحديات المتعلقة بالجانب السياسي الدولي والجهوي:** فالعاصمة مزودة بالمياه من نهر السنغال ويتعلق الأمر هنا باتفاقية شراكة متعددة الأطراف يمكن أن تشكل تهديدًا وجوديًا في أي لحظة. فالنهر يزود موريتانيا والسنغال ومالي وغينيا بالمياه، وبالتالي يجب أن تظل العلاقات الثنائية والاقتصادية والدبلوماسية بين تلك البلدان على أفضل حال من أجل استمرارية واستدامة تدفق وتصفية المياه ونفاذ المواطنين إليها في مختلف البلدان. وهي مسألة تتوقف على التجاذبات والتقلبات السياسية والمواقف الخاصة بكل بلد. ومن هنا فدور منظمة استثمار نهر السنغال محوري في تسيير الأزمات، المتعلقة بالمياه خاصة النفاذ إليها بالنسبة للمواطنين قبل الحديث عن المياه الزراعية أو الرعوية.

• **التحديات المناخية:** هناك تحديات مناخية تعجز الدولة عن التعامل معها، وهي في الغالب تحديات يصعب التنبؤ بها. فتارة تتعلق بارتفاع أو انخفاض منسوب المياه وتارة أخرى بالتساقطات المطرية وطرورًا بالاحتباس الحراري. وتتطلب حكمة من نوع استشرافي وتعدد الخيارات، وهي مسائل ليست دائمًا متوفرة.

إضافة إلى التحديات السالفة، هناك تحديات مؤسسية تواجه تسيير وإدارة المياه في موريتانيا ومن أهمها:

• التحديات المؤسسية وتعني تعدد الفاعلين وتداخل مهامهم وتعدد تخصصاتهم.

الزبائن ونفاذهم إلى هذا الحق. فالحق في الحصول على الماء ليس حقًا تجاريًا بطبيعته، بل هو حق إنساني مجاني أو شبه مجاني، وتعتبر التعرفة الجزافية للماء أو تسعيرته في موريتانيا من الأرخص في شبه المنطقة في حال توفرها.

• **التحديات المترابطة أو المتعددة الأبعاد:** وهي تحديات تتعلق باختار نوع التقنيات ونوع التوزيع ونوع المختبرات والفحوص والعينات المفحوصة وشبكات التوزيع ونوعية الزبائن على اختلاف مستوياتهم ومستوى التربة والارتفاع والضخ والانخفاض ونوعية الطاقات المستخدمة للتوزيع وطرق التخزين وغيرها.

• **التحديات المتعلقة بالتغطية الجغرافية** لمدينة لا تتوقف عن التوسع بشكل أفقي، وتحديات نقل الماء أو تحليته وإعادة استغلاله وتحديات مرتبطة بالموقع الجغرافي للمدينة والتوسع العمراني العشوائي لها، حيث أن مدينة نواكشوط التي يقطنها ما يزيد على مليون مواطن وتتوفر على بنى تحتية متواضعة تنقصها الصيانة ولم تكن أصلا موجهة للتكفل بمثل هذا العدد وليست، مؤهلة فنيًا لذلك، مع نمو سكاني في ازدياد وهجرة متواصلة مما أدى إلى ارتفاع الطلب على المياه وجعل من الصعب تلبية الاحتياجات.

• **التحديات المتعلقة بنقص التجهيزات والبنية التحتية:** تواجه موريتانيا تحديات تتعلق بالبنية التحتية النوعية، حيث أن بعض مناطق العاصمة لا تتوفر على تغطية في مجال النفاذ إلى الماء، وبعض مناطقها يواجه نقصًا في التجهيزات اللازمة للتزود بالمياه، إضافة إلى وجود الحديث عن مشروع لإقامة صرف صحي على مستوى نواكشوط أولاً لا يزال مجرد مشروع ربما سيرى النور في القريب، كما تردد على مسامعنا.

• **التحديات المتعلقة بالتنظيم الهيكلي والمؤسسي للشركة:** حيث لا يوجد نظام أساسي فعال للشركة الوطنية للمياه، والنظام الموجود غير ملائم بصفة عامة من حيث الإنتاج والتوزيع والتسيير والتشغيل والصيانة ولا من حيث التغطية لتوسع المدينة. فالشركة تعاني من مشاكل هيكلية ومن زبائن لا يزالون ينظرون إلى الدولة كبقرة حلب، زبائن مشاكسون يسعون إلى أن تتكفل الدولة بكافة المسائل الاجتماعية، مما يستوجب إعادة النظر في هيكل الشركة وتوسيعها وربما تقسيمها. وهي مسائل ربما يكون النظر فيها أمرًا ضروريًا في القريب العاجل من أجل حل مشكل تزويد العاصمة بالماء، حتى ولو اقتضت الحاجة تخصيص شركات متخصصة وليست مخصصة للمسائل التجارية والصناعية والزراعية وأخرى

- التحديات المالية الخاصة بالمدينة وعدم تخطيطها وتجزئتها حسب المعايير الفنية والعملية.
- التحديات القانونية مثل قَدَم مدونة المياه وعدم تحيينها لتأخذ في الحسبان عددًا من المستجدات.
- عدم تقنين المياه الصناعية.
- طول الفترات الإجرائية والقانونية لترميم الصفقات العمومية وتنفيذها ووضعها..
- عدم احترام الفترة الزمنية لاندثار المعدات والتجهيزات والشبكات المائية.
- عدم احترام النصوص القانونية المتعلقة بتسيير المياه وعدم تطبيقها.
- التحديات الخاصة بالدبلوماسية المائية.
- الماء السياسي: وهنا نريد أن نذكر بأن الماء ليس سلعة ضغط سياسي يباع ويشترى حسب المواقف السياسية والموالاتة من عدمها. فالماء السياسي في مدينة نواكشوط ورقة يلعبها السياسيون، ويتجلى ذلك في المواقف السياسية للفرد والمجموعة، حيث تُرَوِّد منطقة الترحيل بالماء في كثير من أحيائها حسب مواقفها السياسية مع البلدية ومع الجهة. فعندما تكون موالياً للعمدة، أي عمدة، يكون من السهل التروِّد بصهرج. وعندما تكون في الصف الآخر، فمن الغالب أن لا تحظى بتلك الميزة. وهو الشيء نفسه على مستوى مع المدن كانواذيبو وغيرها، وما يصدق على توفير المياه يصدق على تفرغها وسحبها عندما يتعلق الأمر بالصرف الصحي.

د. كيف يؤثر الإنفاق على إدارة المياه بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية؟

- مشاريع مائة ذات جدوى.
- ومن بين التأثيرات السلبية، نورد الأثر المتعلق بنقص وتراجع الاستثمار في البنية التحتية المائية وصيانتها، مما يفضي في النهاية إلى فشلها وعدم قدرتها على بلوغ أهدافها المرسومة أصلاً لها ويعرّض الساكنة للعطش والمعاناة خلال بعض الفترات، كما هي الحال في مدينة نواكشوط خلال الفترة الصيف هذه السنة وخلال السنوات الماضية.
- **عدم تهمين المورد المائي:** حيث يتم التهاون به وبقيمته فهو أعلى مفقود وأرخص موجود وهذا الأثر يفقد الماء قيمته الحقيقية والاقتصادية كشریان وملاك الحياة كما أنه يشجع على الاستخدام العشوائي له في مجتمع عشوائي بطبيعته ومسلكياته الشيء الذي يزيد ويرفع من الضغط على الموارد المتاحة ويقلل من فعالية تسيير وإدارة المياه.
- **التأثيرات المتعلقة بالتغيرات المناخية:** تعيش معظم دول العالم على وقع تغيرات مناخية كبيرة تؤثر سلبيًا على المورد المائي والنفاذ إليه وطرق استخدامه والاستفادة منه بصفة مناسبة ومستدامة. إن هذه التغيرات المناخية في تزايد مطرد وتسارع غير قابل للتنبؤ أو الاستباق، مما يتطلب تعبئة موارد مالية كبيرة تخصص للتكيف والتلاؤم مع مختلف الأوضاع أو استباقها، أو حتى تسييرها. وغالبًا لا تكون متاحة للدولة مثل موريتانيا مما يحد موضوعيًا من قدرتها على المواجهة والتصدي.
- **التأثيرات الاجتماعية:** يؤدي ضعف الإنفاق وعدم
- يبقى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من أكبر الأبواب التي تؤثر على السياسات المالية الوطنية المهترئة أصلاً. إلا أن الإنفاق على توفير المياه يبقى أكثرها كلفة، حيث انه يتطلب في الغالب تعبئة موارد إضافية، فالموارد المحلية غير كافية، مما يجعله مشروعًا دائمًا بالتمويل الخارجي واشتراطاته الكثيرة، التي تتجاوز في بعض الحالات البعد المالي لتأخذ بعدًا جيو-استراتيجيًا، بل ربما يتعلق بالسيادة أو بالتنازل عن بعض المواقف التي توصف بالوطنية. وسنحاول تناول مختلف التأثيرات المباشرة وغير المباشرة وكيف يؤثر الإنفاق على الموازنة الوطنية وعلى التسيير العام وعلى السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وعلى أولويات التنمية الحقوقية. يؤثر الإنفاق على تسيير وإدارة المياه بشكل كبير ويتأثر كذلك بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ويؤثر فيها ونتوقف هنا عند أهم التأثيرات:
- **التأثيرات الاقتصادية:** يؤدي نقص التمويل وضعف استرداد التمويل وعدم استرداد التكاليف إلى ضعف في استراتيجيات التخطيط والاستثمار، مثل ضعف صيانة الشبكات وصيانة السدود، مما أعاق ويعيق تنفيذ المشاريع المائية الكبرى، مثل مشروع أفطووط الشرقي وأفطووط الساحلي، ويزيد من تقادم أزمات المياه الحالية. إلا أن السياسات الاجتماعية الحالية الداعمة لمشاركة المجتمعات المحلية ومستخدمي الماء يفترض أن تحسن وترفع من التنسيق البناء بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية من جهة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى الشركاء الماليين والفنيين من أجل استدامة النفاذ إلى الحق في الماء وتعميمه وتقديم

• **التأثيرات السياسية والمؤسسية:** إن عدم احترام الاختصاصات وتداخلها يساهم في تقويض فعالية الإنفاق العمومي على المياه، ويؤدي إلى هدر الموارد وتعطيل تنفيذ السياسات. كما يعزز هذا الواقع ممارسات الزبائنية والفساد، ويحول النفاذ إلى المياه من حق إلى أداة نفوذ سياسي. إضافة إلى ذلك، يحدّ الارتهاق للتمويل الخارجي المشروط من استقلالية القرار الوطني ويؤثر على توجيه السياسات بعيدًا عن أولويات التنمية الحقوقية المستدامة.

عدالته في قطاع المياه إلى تعميق اللامساواة الاجتماعية والمجالية، حيث تتحمل الفئات الأكثر هشاشة العبء الأكبر من كلفة الانقطاع أو الحصول على المياه بطرق بديلة. كما ينعكس ذلك سلبيًا على مؤشرات الصحة العامة والكرامة الإنسانية، خاصة في ظل ضعف خدمات الصرف الصحي، ويؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال، بما يحدّ من فرصهم في التعليم والعمل ويكرّس دوائر الفقر.

ه. العقبات الكبرى أمام تمويل وتسيير المياه

- الانتفاعية وعدم مأسسة الشركة الوطنية للماء
- غياب الإجراءات المصاحبة
- الفساد الإداري والصناعي والمجالي وسوء الحكامة
- طول آجال الخاصة بتمرير وتقييم الصفقات العمومية
- الفوضوية في تسيير البنى التحتية للشبكات المائية
- انتشار تسرب المياه على مستوى التوصيلات العمومية
- تسرب المياه من القنوات العامة
- من أهم العقبات والعراقيل التي تحول دون إمكانية تعبئة وتوفير التمويلات للمياه وتسييرها تسييرًا منصفًا ومستدامًا، نذكر:
- تناقص الممولين
- حذر الشركاء التمويين
- ربط التمويلات بالمواقف السياسية للدول والحكومات
- نضوب المياه على مستوى البحيرات الجوفية
- محدودية المياه السطحية وموسميته
- انعدام الكفاءات والخبرات العصرية وفنيات جمع وتحصيل المياه
- انحسار التمويلات الاستثمارية الأجنبية
- غياب دراسات الجدوى المقننة
- الكلفة العالية للبنى التحتية المائية
- هشاشة البنى التحتية المائية المتوفرة وتهالك المتوفر منها
- قدم الإطار القانوني الحالي وعدم ملائمته مع المستجدات
- غياب شبكات الصرف الصحي
- الفقر والامية
- تشتت المبادرات
- التقري الفوضوي
- غياب الدراسات الاستشرافية للتنظيم الحضري
- العقليات المجتمعية والفردية المعيقة

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشاريع؟

• **التأثيرات البيئية :** أثرت إقامة هذه المشاريع على البيئة بصفة بيئية، حيث تغيرت المناظر وانتشرت النباتات الضارة والحيوانات وانحسرت المقدرات الزراعية (الحقول)، إلا أن من الإيجابيات ازدهار بيئة ومناخ جديد نمت فيه بعض الحيوانات والنباتات وازدادت فيه عزلة عدد من القرى خاصة على مستوى الدلتا والضفة.

• **الصيد البحري والنهري:** أثرت هذه المشاريع كذلك على أنشطة الصيد النهري والبحري بصفة مباشرة، حيث تناقص عدد الصيادين وتغيرت أنماط الصيد التقليدية بل والمعاصرة وتناقصت أعداد ونوعيات الأسماك المصادة على المستوى الدلتا مما أدى إلى هجرة العديد من الصيادين.

• **الآثار المتعلقة بالمشروع المشترك لاستخراج الغاز بين السنغال وموريتانيا:** رغم الآثار الإيجابية التي لا يختلف عليها اثنان، إلا أن هناك بعض التأثيرات السلبية لهذا المشروع وتتعلق أساسا بانتزاع حقوق الملكية وبدخول الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقارات التي لا تولي أي اهتمام للسكان المحلية ولا للاعتبارات البيئية والمجتمعية المحلية ولا لحقوق السكان الأصليين. أما دراسات الأثر البيئي والاجتماعي التي قُيِّم بها، فلم يتم تقاسمها مع الساكنة المحلية وتم تغييب دور الجماعات المحلية من عمد ومستشارين ومسؤولي القرى المتضررة. إن لتأثيرات هذا المشروع وغيره من المشاريع آثار تظهر على المستوى الطويل والمتوسط وليس من البديهي أن يتأثر الناس بها في القريب العاجل، لذلك، فهي أمور تتعلق بحقوق الأجيال المستقبلية وتتعلق بالاقتصاد البحري والنهري وعلى دلتا نهر السنغال وهجرة الطيور والتغيرات المناخية وغيرها.

على هذا المستوى، سنتناول أهم التأثيرات والآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع المشتركة والبيئية على البيئة عمومًا وعلى المواطنين في العاصمة نواكشوط، متناولين مختلف الإجراءات والتهديدات التي ظهرت أو قد تظهر خلال السنوات الأخيرة، خاصة تلك المتعلقة بالمشاريع المشتركة التابعة لمنظمة استثمار نهر السنغال أو المرتبطة بتزويد العاصمة بالمياه من خلال مشروع أفطوط الساحلي وبالتالي نهر السنغال على أهم المستويات:

• **الأنشطة الزراعية والرعية:** أثرت هذه المشاريع سلبًا على المقدرات الزراعية وعلى المزارعين من حيث انتشار النباتات الضارة وانحسار الموسم الزراعي وارتفاع مستوى مياه النهر مما يؤدي في الغالب إلى خسائر كبيرة في الإنتاج أو في الحصاد بسبب ارتفاع منسوب المياه النهر في بعض الأحيان أو انحسارها في حالات أخرى وارتفاع ملوحة التربة. كما تخضع المشاريع المشتركة لبعض التفاهات والاشتراطات المتعلقة بكميات المياه المخصصة لكل بلد (السنغال ومالي وموريتانيا وغينيا) مما يحد من الإنتاجية ويقدم المزارعين ويحد من أنواع المحاصيل المزروعة. كما لها تأثيرات على مستوى التنمية الحيوانية (توفر وتسيير المراعي والمياه) وتسيير النزاعات بين المنقّمين والمزارعين وتسييج الحقول.

• **الأمن المائي والغذائي والطاقوي:** أثرت هذه المشاريع كذلك وهي تؤثر على الأمن المائي والطاقوي للحقوق، وعلى مستوى مدن النهر والمدن المربوطة كهربائيًا أو مائيًا بالشبكات الكهربائية والمائية وتسيير المسائل المتعلقة بالطمي والطمر، مما له من انعكاسات سلبية على الساكنة الهشة خاصة في المدن. وكنا قد عانينا من كل ذلك على مستوى العاصمة نواكشوط خلال السنوات الماضية والسنة الحالية.

كيف هي مقارنة حوكمة المياه في موريتانيا :

تظل حكامه المياه في موريتانيا عنصراً محددًا للتنمية. فبدون المياه، لا يمكننا أن نتحدث عن تنمية ولا عن النمو مما يتطلب اتباع حكامه جيدة وملائمة تقوم على البعد الجغرافي-المجالي المناخي الطبيعي وتعتمد على التسيير المعقلن للموجود من المياه سطحيها وجوفيها. فالحكامه، حسب وجهة نظرنا، لا تعدو كونها التسيير المناسب للموجود، فهي الأداة التي تمكننا من تسيير جيد ملائم ومستدام للمورد المائي وتمكننا من توفير المياه الصالحة للشرب بتكلفة مقبولة وبنوعية جيدة زمنيًا ومكانيًا بكميات قابلة للاستمرار للجميع كحق دستوري إنساني وشرعي.

لذلك، سنحاول استعراض أهم الشروط المتخذة في هذا المجال من قبل السلطات العمومية الموريتانية لضمان اتباع حكامه جيدة للمورد الماء، بصفة تأخذ في الحسبان مختلف المتغيرات المتعلقة بتوفير الماء الصالح للشرب والنفاذ إليه وإلى الصرف الصحي، وتأخذ في الحسبان التغيرات المناخية. كما نعرّج على العلاقة الترابطية والتفاعلية بين مختلف تلك الأبعاد بيئيًا ومناخيًا وماليًا من خلال تقديم تعريف شامل للحكامه في مجال المياه، حيث نعرفها على أنها «مجموعة من الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي يتم وضعها لتنظيم تنمية وإدارة الموارد المائية وتوفير خدمات المياه في مستويات مختلفة من المجتمع.

06

أسباب عدم النفاذ إلى الحق في الوصول إلى المياه في موريتانيا؟

سنحاول سرد بعض المسائل التي تعرقل أو تساهم في الحد من النفاذ إلى الحق في الماء في موريتانيا، خاصة على مستوى العاصمة السياسية نواكشوط مثل: سوء الحقامة، نقص التمويل، الفساد، رداءة الخدمات والهيكل غير المناسبة، تعدد المتدخلين وتداخل المسؤوليات. ثم إن تعدد الأدوار واختلاطها (البلدية والجهة والولاية والمقاطعة والإسكان ووزارة المياه والصرف الصحي وشركات الاتصال، والتجهيز، والنقل للصرف الصحي والبيئة، الخ.) يساهم في الحد من النفاذ إلى هذا الحق. إلا أن أسباب تدهور وانعدام النفاذ إلى الحق هي :

- الفساد بمختلف أنواعه
- المواصفات الفنية المغشوشة
- غياب التخطيط
- الضغط البشري. حيث أن الطاقة الديموغرافية للعاصمة نواكشوط تغيرت وتضاعفت ولم تصاحبها إجراءات مواكبة كفيلة بالتغلب على المشاكل لا ديموغرافيًا ولا صناعيًا ولا تجاريًا، مما جعل ساكنتها تتضاعف خلال العقود الأخيرة منتقلة من حوالي 400000 ألف نسمة في نهاية الثمانينات إلى أكثر من من مليون ونصف اليوم.

07

ما هي الأسباب الجذرية لتدهور حق الوصول إلى المياه في موريتانيا؟

عليه، ويصعب عليها تعبئة الموارد المالية الضرورية له من قبل الشركاء، إضافة إلى التسيير العشوائي ونوعية الأنابيب التي غالبًا ما تكون رديئة ونادرًا ما تخضع للمواصفات الفنية.

• **الطبيعية:** وتقع مدينة نواكشوط في منطقة سهلية رملية مترامية الأطراف، مما يجعل تزويدها بمياه الشرب من أكبر التحديات وتغطيتها بالماء والرقابة والصيانة والتفتيش أمرًا شبه مستحيل.

• **العادات والتقاليد:** حيث أن المواطن الموريتاني بطبيعته بدوي في تصرفاته ويثقل كاهل المدينة بتجاربه البدوية وعقليته الانتفاعية تارة والساذجة تارة أخرى ويبقى الغائب الأكبر هو تسيير المعقلن للمورد المائي.

• **الحكامة:** لا تتوفر الشركة الوطنية للماء على الموارد البشرية والمادية الضرورية لتسيير أكثر من خمسمائة مشترك في مدينة نواكشوط وحدها. كما أن المتوفر من الموارد على علته يخضع للكثير من التقلبات وعلى التسيير الزبوني حسب الأولويات إضافة إلى أن المواطن غير متعاون البتة في إنتاج المبادرات الهادفة إلى حسن تسيير المورد المائي.

• تتمثل الأسباب الجذرية لتدهور وتعثر النفاذ إلى الحق في المياه في البلد إلى عدة عوامل، منها الذاتي ومنها الموضوعي. وعلى العموم، يمكننا دون كبير عناء تصنيفها حسب الأسباب على النحو التالي:

• **الموضوعية:** تتعلق بانعدام البنى التحتية المائية ووقوع معظم المدن الموريتانية على حوض جاف لا يتوفر على مياه جوفية، خاصة مدينة نواكشوط الساحلية المحاذية للمحيط الأطلسي، والتي، ولحد الساعة، لا يتوفر فيها أي نوع من تحلية المياه، وتتزود بالماء إما من بحيرة ديني منذ ستينيات القرن الماضي أو من نهر السنغال من خلال مشروع أفطوط الساحلي منذ 2008.

• **المؤسسية والقانونية:** لا يتضمن الدستور ولا المدونات القانونية التزامًا قانونيًا خاصًا بمسألة توفير الماء كحق، بل يتم تناوله على أساس أنه حق عام من حقوق الإنسان، مما يجعل القائمين عليه غير ملزمين قانونيًا بتوفيره كحق يضمنه الدستور والمدونات التفصيلية («الماء ملك الأمر»).

• **الجغرافية:** موقع مدينة نواكشوط التي تقع في منطقة لا تتوفر على مياه جوفية وأقرب نقطة يمكن تزويدها منها هي بحيرة إديني على بعد أكثر من ستين كلم إلى الشرق، أو التزويد عبر شق الأنابيب من نهر السنغال من خلال مشروع أفطوط الساحلي، وهو ما تطلب أكثر من خمسين سنة من عمر الدولة من أجل إقامته، وهو الشريان الأساسي المغذي اليوم للمدينة، رغم ما يواجهه القائمون عليه من تحديات تتعلق بصيانة وتجديد الشبكة وتأمينها وتسيير المشاطل المتعلقة بالظمي الموسمي وارتفاع منسوب مياه النهر في بعض الأزمنة وانخفاضها أو تقلصها معظم السنة.

• **المالية:** حيث أن توفير المياه بكمية مقبولة ونوعية مناسبة يتطلب جهدًا ماليًا قد لا تتوفر الدولة

08

ما هي العقبات أمام تمويل إدارة المياه؟

- التعهدات المالية
- المانحون
- اتساع رقعة البلد
- وجود المياه على أعماق بعيدة وغير مربحة
- التقري العشوائي
- تشابك الصلاحيات وتداخلها
- عدم الصيانة
- وجود أولويات تتعلق بالصحة والتعليم
- كلفة دراسات الجدوى المائية

09

التحديات الكبرى الحالية والمستقبلية

- من أهم التحديات التي تواجه موريتانيا في مجال تسيير المورد المائي واستدامته يمكننا أن نورد ما يلي:
- شح وندرة المورد المائي في جل المناطق الموريتانية.
- القدرة على تسيير المقدرات الجوفية واستغلالها بصفة مستدامة.
- الاستغلال الأمثل للموارد المائية السطحية.
- التسيير الإيجابي للشراكة مع دول الجوار في مجال منظمة استغلال نهر السنغال والذي صار المصدر الأساسي وربما الوحيد لتغذية العاصمة وكافة مدن الضفة.
- نقاء ونظافة المياه.
- العدالة في إنفاذ الحق في الماء.
- التحديات التكنولوجية والمالية والاستثمارية.
- الحاجيات المتزايدة للسكان والمستثمرين مما يهدد المدن الكبرى.

10

الخاتمة مع أهم التوصيات والمخرجات

- ومعرفة مدى تطابقها مع المعايير الدولية الصحية.
- الرقابة الصحية المشددة على المياه المعدنية.
- تعبئة موارد مالية معتبرة مخصصة للنفاز إلى الماء الصالح للشرب.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية حول الموارد المائية المتجددة والسطحية.
- تسيير إدارة المورد المائي الوطني على أساس أنه حق وليس خدمة أو سلعة.
- إتباع سياسة حكامه ناجعة وفعالة في مجال النفاز والوصول إلى الماء بصفة تضمن نوعيته ووفرته وجودته واستدامته.
- تعزيز الشراكات الوطنية والدولية لتعبئة الموارد المالية والفنية.
- تطوير وتوسعة البنية التحتية للمياه خاصة في المناطق الهشة والأكثر احتياجاً.
- تحسين الحوكمة وتعزيز كفاءة التسيير على مختلف المستويات.
- إشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في التخطيط والتسيير، بما يعزز حس الانتماء والاستدامة.
- دعم قدرات الفاعلين المحليين من خلال التكوين والمواكبة.
- تكثيف برامج التوعية حول أهمية المحافظة على المنشآت المائية وترشيد استهلاك الماء.
- القيام بحملات توعوية شاملة حول الآثار السلبية للتقري العشوائي والسكن غير المنظم في المدن، لما يشكله من تحديات في ربط الأحياء بالخدمات الأساسية ومنها الماء.
- مكافحة ظاهرة التوصيلات غير القانونية (fraude)
- خلال إعداد دراسة الحالة هذه حاولنا قدر المستطاع إشراك كافة الفاعلين وأخذ آرائهم وتوصياتهم وتواصلنا مع مختلف الفاعلين المؤسسيين والمجتمع المدني والحقوقيين ومن المواطنين العاديين وختاماً يمكننا الخروج ببعض الملاحظات والتوصيات:
- إدراج النفاز إلى الماء الصالح للشرب والصرف الصحي كحق دستوري.
- تحيين مدونة المياه مع تضمين النفاز إلى الماء كحق لا مساومة فيه.
- مراجعة التعرف على المياه الخاصة بسنة 2023 بصفة تعتمد الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- تعزيز المتابعة الفنية والتنظيم.
- تعزيز قدرات القائمين على تسيير المياه على مختلف مستوياتهم.
- الإشراك الفعلي لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن العام وبمتابعة السياسات العمومية.
- تقييم شامل للموارد المائية الموريتانية.
- تحيين الخريطة الهيدرو-جيولوجية الموريتانية.
- إشراك كافة الفاعلين والمعنيين بمسألة المياه في كل ما يتعلق بتسييرها خاصة المستفيدين والتجمعات المحلية ووزارة الإسكان.
- تزويد المدن الساحلية بمياه التحلية والاستفادة منها ومن خبرات البلدان المتقدمة في هذا المجال.
- البحث في إمكانية هيكلة الشركة لفصل التوزيع والتسويق عن الإنتاج.
- إطلاق برامج وطنية بحثية حول تطوير المقدرات المائية وتسييرها.
- إنشاء مختبر وطني لمراقبة نوعية المياه وجودتها

من خلال مقارنة مزدوجة تجمع بين التوعية والتطبيق الصارم للقوانين، حماية للمنشآت وضماناً للعدالة في النفاذ.

•

المراجع

- * الأخبار، "ولد غده يتهم مدير الصرف الصحي ورئيس اتحاد أرباب العمل بالفساد والتزوير"، وكالة الأخبار الموريتانية، 2025، [الرابط](#)
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، آفاق سنة 2025، 2024، ص 6
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان 2024-2028، 2023، ص 34
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2024-2030، 2023.
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الاستراتيجية الوطنية للتزود بالماء والصرف الصحي 2030 (SNADEA 2030)، ص 18.
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، التقرير التلخيصي لخطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، 2025، ص 36
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الدستور الموريتاني، 1991، الفقرة الثانية.
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الشركة الوطنية للحفر والآبار، 2025، [الرابط](#)
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الشركة الوطنية للمياه، موقع الشركة، 2025
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المرسوم المنشئ لوزارة المياه والصرف الصحي، 2020.
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، تقرير خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، 2022.
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، حصيلة العمل الحكومي لسنة 2024، 2025
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، قانون نظامي رقم 010 2018 صادر بتاريخ 12 فبراير 2018 يتعلق بالجهة، ص 80 من مجموع النصوص المنظمة للجماعات الإقليمية
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مجموع النصوص للمجموعات المحلية، 2017، ص 123، [الرابط](#)
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مشروع عصرتة الشركة الوطنية للماء في موريتانيا التشخيص والوظائف، 2010، ص 6.
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، مشروع قانون الميزانية الأصلي، 2025، ص 372
- * الجمهورية الإسلامية الموريتانية، موقع المركز الوطني للموارد المائية، 2025، [الرابط](#)
- * الغزواني، محمد ولد الشيخ. "طموحي للوطن"، برنامج انتخابي، 2024، ص 8.
- * القرآن الكريم، الآية 68 من سورة العنكبوت الآية 30 من سورة الأنبياء.
- * Enquête SWSC et MICS
- * PLFI,
- * République Islamique du Mauritanie (2023). Stratégie nationale de promotion des droits de l'homme, page 34.
- * République Islamique du Mauritanie (2016). Stratégie Nationale d'Approvisionnement en Eau et Assainissement SNADEA 2030, page 7.
- * SCAPP RAMO (2023). Rapport annuel de mise en œuvre du PA II de la SCAPP RAMO, p. 22

مراجع أخرى

- * الورقة المرجعية أو الخلفية والإطار العام للراصد العربي في نسخته السادسة
- * البحث المكتبي الوطني ويتناول الوثائق والاستراتيجيات والسياسات العمومية الوطنية المرجعية في مجال الماء
- * استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2022-2025:
- * الاستراتيجية الوطنية للنفاذ المستدام إلى الماء والصرف الصحي في أفق 2030 سنة 2024
- * الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان 2024-2028
- * الرفع من مستوى النفاذ إلى الماء الشروب والصرف الصحي في موريتانيا 2019
- * إطار التسيير البيئي والاجتماعي 2020
- * Environmental-and-Social-Management-Framework-ESMF-Mauritania-Water-and-Sanitation-Sectoral-Project-P167328
- * Stratégie Nationale pour un Accès Durable à l'Eau et à l'Assainissement à l'horizon 2030
- * SNADEA – 2030
- * Communication en conseil des ministres relatif à la Stratégie Nationale et aux normes d'intervention pour un Accès Durable à l'Eau et à l'Assainissement à l'horizon 2030 SNADEA – 2030
- * Améliorer l'accès à l'eau potable et à l'assainissement en Mauritanie
- * Mobilité pastorale dans le contexte du changement climatique :
- * Rapport de la mise en œuvre du second plan d'action de la SCAPP 2023
- * بيان مقدم لمجلس الوزراء يتعلق بالاستراتيجية الوطنية ومعايير التدخل للنفاذ المستدام إلى الماء والصرف الصحي في أفق 2030 سنة 2017
- * استدامة خدمات المياه في الوسط الريفي 2018، فريدريك دافيد مارس 2018
- * دراسة حول إعداد استراتيجية وطنية للمياه الرعوية
- * استراتيجية الحماية الاجتماعية قيد الإنجاز؛
- * الاستراتيجية الوطنية لتطوير الصيد 2030؛
- * الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2023). تغير المناخ 2023: تقرير تجميعي. مساهمة الأفرقة العاملة الأولى والثاني والثالث في التقرير التقييمي السادس. جنيف: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
- * جونز، إ. وآخرون (2019). "حالة تلبية المياه وإنتاج المحلول: نظرة عالمية." علوم البيئة الشاملة، 657، 1343-1356.
- * كيشيموتو، س. وبيتيجان، أ. (تحرير) (2017). استعادة الخدمات العامة: كيف تتراجع الخصخصة على مستوى المدين والمواطنين. أمستردام: المعهد المتعدد الجنسيات.
- * لاين، ك.، طنوس، ج.، بارتلت-هانت، ش. وآخرون (2025). "سد فجوة الصرف الصحي: التقدم وعدم المساواة في البلدان العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". الرصد والتقييم البيئي، 197، 601.

- * لوفتوس، أ. (2009). "إعادة النظر في الإيكولوجيات السياسية للمياه". صحيفة العالم الثالث الفصلية، 30(5)، 953-968.
- * ماكدونالد، د.أ. (2014). "إعادة الإدارة إلى البلديات: مستقبل خدمات المياه؟" جيو فوروم، 91، 47-56.
- * ميهتا، ل. (تحرير) (2010). حدود الندرة: تحدي سياسات التخصيص. لندن: إيرثسكان.
- * ميتشل، ت. (2002). حكم الخبراء: مصر، السياسة التقنية، الحداثة. بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا.
- * مولي، ف.، مولينغا، ب.، وويستر، ف. (2009). "البيروقراطيات الهيدروليكية والمهمة الهيدروليكية: تدفقات المياه، تدفقات السلطة". بدائل المياه، 2(3)، 328-349.
- * مولينغا، ب.، مينزن-ديك، ر.، وميري، د. (2007). "السياسة والتعددية ومناطق المشاكل: نهج استراتيجي لإصلاح إدارة موارد المياه الزراعية". مجلة سياسة التنمية، 25(6)، 699-719.
- * مور، ج. و. (2015). الرأس مالية في شبكة الحياة: الإيكولوجيا وتراكم رأس المال. لندن: فيرسو.
- * مختاروف، ف. (2008). "التاريخ الفكري والوضع الراهن للإدارة المتكاملة للموارد المائية". في باهل-ووستل، ك.، كابات، ب.، ومولتجن، ج. (تحرير)، الإدارة التكميلية والمتكاملة للمياه. برلين: سبرينغر، 21-36.
- * موندي، م. وسميث، ر.س. (2007). إدارة الملكية، وصنع الدولة الحديثة: القانون والإدارة والإنتاج في سوريا العثمانية. لندن: آي.بي. تورييس.
- * أوليفيرا، أ. ولويس، ت. (2004). كوتشابامبا! حرب المياه في بوليفيا. كامبريدج، ماساتشوستس: منشورات ساوث إندي.
- * أوستروم، إ. (1990). إدارة المشاعات: تطور مؤسسات العمل الجماعي. كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج.
- * رياشي، ر. (2013). المؤسسات وتنظيم مورد طبيعي في مجتمع مُجزأ: النظرية والتطبيقات في الإدارة المستدامة للمياه في لبنان. أطروحة دكتوراه، جامعة غرينوبل.
- * رياشي، ر. ومارتينيلو، ج. (2023). "أزمات إقليمية مصطنعة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل أنظمة الغذاء العالمية". صحيفة التغيير الزراعي، 23(4)، 1-19.
- * روبنز، ب. (2012). الإيكولوجيا السياسية: مقدمة نقدية. الطبعة الثانية. أكسفورد: وايلي-بلاكويل.
- * روث، د.، بولنز، ر.، وزوارتفين، م. (2005). العلاقات السائلة: حقوق المياه المُتنازع عليها والتعقيد القانوني. نيو برونزويك: منشورات جامعة روتجرز.
- * شو، ه. (2014). العدالة المناخية: الهشاشة والحماية. أكسفورد: منشورات جامعة أكسفورد.
- * سنيدون، ك. (2015). ثورة الخرسانة: السدود الكبيرة، والجغرافيا السياسية للحرب الباردة، ومكتب الاستصلاح الأمريكي. شيكاغو: منشورات جامعة شيكاغو.

تعمل شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية في 12 دولة عربية، مع 9 شبكة وطنية (وعضوية ممتدة لـ 250 منظمة مجتمع مدني من خلفيات مختلفة) و 25 عضو من منظمات غير حكومية.

ص.ب المزرعة 14/5792 بيروت، لبنان



annd

Arab NGO Network
for Development

شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية